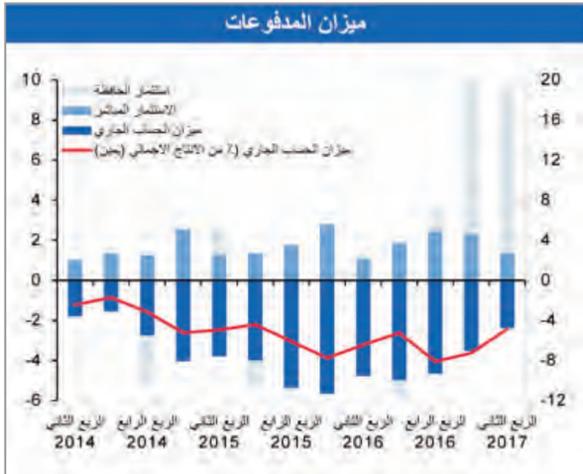


الاستثمار يُنعش الاحتياطات الأجنبية

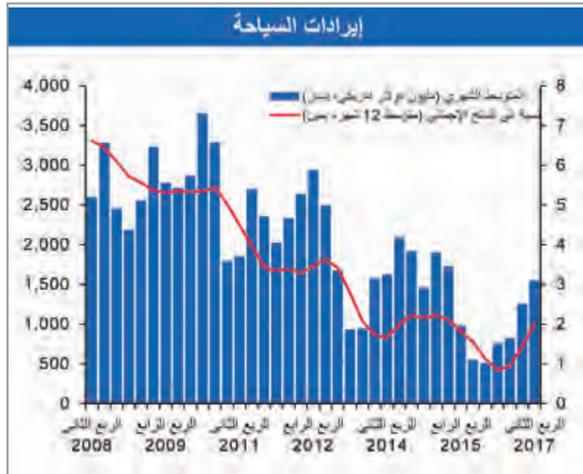
نمو الاقتصاد المصري يتحسن في النصف الأول من 2017



الاحتياطات الرسمية



ميزان المدفوعات



إيرادات السياحة

العربي" لأول مرة خلال شهر يوليو، مضيفة 4.7 مليار دولار في هذا الشهر فقط. واستقرت الاحتياطات عند 36.1 مليار أو ما يقدر بقيمة 8.4 أشهر من الواردات بحلول نهاية أغسطس 2017. أعلى بقليل من مستوى نهاية العام 2010.

وقد شكلت المساعدات الدولية العديدة مصدراً مهماً للاحتياطات الأجنبية، ولكن ليس بالأهمية التي شكلها الاستثمار الخاص والتدفقات الخاصة الأخرى. وقد ساهم رفع الفائدة مرتين في جعل السندات المحلية جاذبة للمستثمرين، كما لعبت الأسهم دوراً أيضاً في جذب المستثمرين الذين يتطلعون إلى الاستفادة من تعافي الاقتصاد.

لقد نجحت مصر في جذب الاستثمار الخاص كما هو واضح في إصلاحاتها المالية والاقتصادية. وقد أنهى صندوق النقد الدولي أولى مراجعاته على التطور الذي شهده برنامج الإصلاح في يوليو 2017، وأصدر تقييماً جيداً بشكل عام للبرنامج.

ولكن رغم التحسن إلا أنه تبقى مساحة جيدة للمزيد من التحسن في فقة المستثمر لإسراع مع امتناع أي من وكالات التصنيف العالمية عن رفع التصنيف السيادي لمصر. فقد أكدت وكالة موديز تصنيفها عند "B3" مع نظرة مستقرة رغم توقع البعض بأن الوكالة كانت في صدق رفع التصنيف على خلفية تحسن الظروف الاقتصادية والمالية. فقد أشارت الوكالة إلى استمرار ضعف الوضع المالي وحاجتها الضخمة للتمويل لإلائها اعترفت بضرورة الالتزام بالسلطة بتنفيذ الإصلاحات. ولا يزال تصنيف الائتماني من قبل الوكالات الثلاث الرئيسية أقل من مستوى العام 2010 بواقع 4 أو 5 نقاط.

ارتفاع الأسهم

انتعش أداء سوق الأوراق المالية بصورة كبيرة تبعه قرار تعويم العملة في نوفمبر 2016 وحافظ على انتعاشه في العام 2017. وارتفع مؤشر الرئيس بنسبة 57% في الربع الرابع من العام 2016 وبنسبة 9.3% في النصف الأول من العام 2017، إلا أنه بدأ بالتراجع منذ ذلك الحين بمعدل 2.8% من قيمته حتى الآن في الربع الثالث من 2017 وحتى نهاية أغسطس. وعلى الرغم من هذا الانتعاش بعد تحرير العملة، إلا أن تلك المكاسب لم تكن كافية لمواجهة تراجع قيمة الجنيه، إذ ما زال مؤشر مورغان ستانلي للعائد الإجمالي بالدولار مترجعاً بنحو 19% مقارنة بمستوياته قبل قرار التعويم.

- تحسن النمو إلى 3.6 بالمئة في 2016-2017 ونتوقع تسارعه إلى 4.5 بالمئة
- الإصلاحات تشهد تطوراً ملحوظاً وتترك أثراً جيداً على متانة الأوضاع الخارجية
- العجز المالي يتراجع إلى 11 بالمئة من الناتج المحلي ونتوقع تراجعه إلى 8.5 بالمئة
- التضخم المرتفع يشكل مصدر قلق وتوقعات بتراجعته إثر تضيق السياسة النقدية

حالياً أعلى من مستواه في ديسمبر 2015 عندما بدأ البنك المركزي برفع الأسعار وذلك بواقع 10 نقاط مئوية.

الحساب الجاري

تراجع عجز الحساب الجاري إلى أقل مستوياته منذ أكثر من عامين في الربع الأول من 2017 ليصل إلى 3.5 مليار دولار أو 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي مستفيداً من قوة نمو الصادرات التي تجاوزت نسبة 30% على أساس سنوي في الربع الأول. كما استعادت إيرادات السياحة وتحويلات المصريين بالخارج قوتها خلال الربع، ووقفت التدفقات في المحافظم الخراج في الوقت نفسه بعد تعويم الجنيه ما ساهم في تعزيز الأوضاع الخارجية بشكل أكبر. فقد ارتفع صافي تدفقات الاستثمارات المحافظي 7.6 مليار دولار في الربع مسجلاً أضعف مستوياته على الإطلاق. واستمرت إيرادات السياحة وتحويلات المصريين بالخارج بالتحسن خلال الربع الثاني من 2017 بدعم من تعويم الجنيه وتحسن الأوضاع الأمنية. فقد ارتفعت إيرادات السياحة بنحو ثلاثة أضعاف وواقع 17% خلال السبعة المالية 2016-2017 بأكمليها لوصول إلى 1.5 مليار دولار في الربع الثاني مقارنة بالعام الماضي. وبالرغم من هذا التحسن إلا أن الإيرادات لا تزال عند مستوى أقل من مستوياتها ما قبل "الربيع العربي". وارتفعت تحويلات المصريين بالخارج بواقع 9% على أساس سنوي في الربع الثاني لتصل إلى 4.8 مليار دولار.

الاحتياطات الأجنبية

ارتفعت الاحتياطات الأجنبية بشكل ملحوظ منذ قرار التعويم، حيث تجاوزت احتياطات البنك المركزي مستويات ما قبل "الربيع

الحكومة بتطبيق بعض هذه الإصلاحات، كما قامت مؤخراً بالموافقة على ضوابط جديدة من شأنها تعديل بيئة الاستثمار. إذ يوفر هذا القانون الجديد ضمانات شاملة ومحفزات للمستثمرين الأجانب، كما يعمل على تسهيل عملية الاستثمار. كما تم الانتهاء أيضاً من قانون الرخص الصناعية، والذي يهدف إلى تبسيط العملية وتوفير الوقت.

العجز المالي

تراجع العجز المالي بصورة ملحوظة في السنة المالية 2016-2017 نتيجة تنفيذ الإصلاحات المالية. وبالرغم من عدم توفر البيانات الكاملة، يشير مكتب الرئيس إلى تقلص العجز المالي إلى 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016-2017. وتشير بيانات وزارة المالية حتى شهر مايو 2017 إلى تراجع العجز ليصل إلى 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال أحد عشر شهر من السنة المالية. وقد تراجع العجز الأولي (أي باستثناء فوائد الدين) إلى 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية السنة المالية حتى مايو 2017 مقارنة بـ 3.7% في العام الماضي. وجاء هذا التحسن في العجز الأولي (بواقع 2.4 نقاط مئوية) نتيجة زيادة التحكم بنمو الرواتب وتحسن الإيرادات الضريبية. فقد ارتفع نمو الرواتب بنحو 3% فقط (النمو الاسمي) مقارنة بمتوسط نموه السنوي خلال الخمسة أعوام الماضية بنسبة 18%. في الوقت نفسه، ارتفعت الإيرادات الضريبية بواقع 33% على أساس سنوي نتيجة تقديم ضريبة القيمة المضافة الجديدة.

ومن المتوقع أن يستمر هذا التحسن خلال العامين القادمين. إذ من المتوقع أن يتراجع العجز إلى ما يقارب 9% و8% في السنتين الماليين 2017-2018 و2018-2019 على التوالي. ومن المتوقع أن يأتي ذلك إثر الزيادات الناتجة عن استمرار الحكومة في تقليل نمو الرواتب بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات لاسيما مع تعافي الاقتصاد وتحسن آليات تحصيل

مؤشر الإنتاج بواقع 84% على أساس سنوي في مايو 2017. ولا تزال السياحة المصرية عند مستوى أقل من حجم إمكاناتها بفعل التأخير الذي تركه "الربيع العربي" في العام 2011، حيث بلغ عدد السياح خلال الربع الأول من العام 2017 نصف العدد في الربع الأول من العام 2010.

ومن المتوقع أن يستمر الاقتصاد بالتحسن خلال النصف الثاني من العام 2017 والعام 2018 وذلك بالرغم من التحديات التي قد تفرضها السياسات النقدية والمالية المتشددة. حيث من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو إلى 4.5% و5% في السنتين الماليين 2017-2018 و2018-2019 على التوالي، بعد أن بلغ النمو 3.6% في السنة المالية 2016-2017. ومن المتوقع أن يأتي هذا النمو نتيجة استمرار تعافي قطاع السياحة ونمو الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر.

التضخم مرتفعاً

أدت بعض الإصلاحات إلى ارتفاع أسعار المستهلك. فقد زاد التضخم نتيجة صعود أسعار الواردات بعد تراجع قيمة الجنيه وارتفاع الدعم، كما ساهم قرار ضريبة القيمة المضافة الجديد أيضاً في زيادة الضغوط على الأسعار. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم في أسعار المستهلك إلى 33% في يوليو 2017. ومن المتوقع أن يظل التضخم عند هذه المستويات المرتفعة خلال معظم العام 2017 ليهبط لاحقاً في أواخر العام وفي 2018. وتوقع أن يتراجع التضخم إلى ما يقارب 22% بحلول نهاية العام 2017 وإلى 10% بحلول نهاية العام 2018.

وقد قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة ثلاث مرات منذ قرار تعويم العملة في محاولة منه للسيطرة على معدل التضخم. حيث قام في المرة الأولى برفع أسعار الفائدة بمعدل 300 نقطة أساس في نوفمبر في الوقت نفسه الذي سعى فيه لتحرير العملة من ارتباطها. وقام البنك أيضاً برفع أسعار الفائدة بمعدل 300 نقطة أساس على ثلاثة مراحل خلال الاثني عشر شهراً الماضية، ثم عاود بمعدل 200 نقطة أساس لكل مرة. ويعد سعر الفائدة على الودائع والقروض المالية واحدة

التي تقيس تكلفة التمويل. وقد ساهم في ارتفاع مؤشر الإنتاج بواقع 84% على أساس سنوي في مايو 2017. ولا تزال السياحة المصرية عند مستوى أقل من حجم إمكاناتها بفعل التأخير الذي تركه "الربيع العربي" في العام 2011، حيث بلغ عدد السياح خلال الربع الأول من العام 2017 نصف العدد في الربع الأول من العام 2010.

ومن المتوقع أن يستمر الاقتصاد بالتحسن خلال النصف الثاني من العام 2017 والعام 2018 وذلك بالرغم من التحديات التي قد تفرضها السياسات النقدية والمالية المتشددة. حيث من المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو إلى 4.5% و5% في السنتين الماليين 2017-2018 و2018-2019 على التوالي، بعد أن بلغ النمو 3.6% في السنة المالية 2016-2017. ومن المتوقع أن يأتي هذا النمو نتيجة استمرار تعافي قطاع السياحة ونمو الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر.

الإصلاحات تشهد تطوراً

تبنت الحكومة في نهاية العام 2016 برنامجاً إصلاحياً يهدف من خلاله خفض العجز الضخم في الميزانية ودعم نمو الاقتصاد وخلق الفرص الوظيفية. وتضمن هذا البرنامج استحداث ضريبة القيمة المضافة بدلاً من ضرائب المبيعات وخفض الدعم وتقليل نمو الرواتب. وقد تم البدء بتطبيق هذه الإصلاحات التي بدأ تأثيرها الإيجابي بالظهور جلياً على مستوى العجز. ويتضمن البرنامج أيضاً عدداً من الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها إنعاش الاستثمار والنمو وخلق الوظائف مثل تحسين بيئة الأعمال وسن قوانين تهدف إلى تنظيم الاستثمار والتسجيل الصناعي والإفلاس. وقد بدأت

قال تقرير البنك الوطني الصادر أمس الإثنين لشدت وتيرة تعافي الاقتصاد المصري تحسناً ملحوظاً خلال النصف الأول من العام 2017 بعد التباطؤ الذي شهدته في العام 2016. فقد انعكس الاقتصاد من قوة نمو الصادرات وانتعاش قطاع السياحة (من مستويات متدنية) وزيادة في مستوى الثقة، والتي كان أولها تعويم العملة في نوفمبر 2016. كما تلقت فقة المستثمر انتعاشاً كانت بامس الحاجة له وذلك بدعم من قرض صندوق النقد الدولي الذي بلغت قيمته 12 مليار دولار في أواخر 2016 بالإضافة إلى المراجعة الأولى من قبل صندوق النقد في يوليو، مما ساهم بدوره في تحسن الاحتياطات الأجنبية بصورة كبيرة.

النشاط الاقتصادي

أظهر الاقتصاد المصري بؤادر تحسن ملحوظة خلال النصف الأول من العام 2017. فقد تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.4% على أساس سنوي وإلى 4.9% في الربع الأول من الربع الثاني، على التوالي مقارنة بمتوسط نمو العام 2016 البالغ 2.3% فقط. وقد ساهم القطاع الخاص في دعم النمو بشكل كبير، مسجلاً نمواً بواقع 5% على أساس سنوي في الربع الأول من 2017. كما شهد القطاع الحكومي أيضاً تسارعاً ولكن بوتيرة لا تزال بطيئة بلغت 2.4%.

وعلى الرغم من تحسن مؤشر مديري المشتريات إلا أنه لم يتمكن من مواكبة القوة التي أظهرتها بيانات الحسابات القومية. إذ لا تزال وتيرة ارتفاع المؤشر متماشية مع وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي بواقع 2% إلى 3% فقط، بعد أن سجل أعلى مستوياته منذ عامين في أغسطس ليصل إلى 48.9. ولكنه لا يزال قوياً، لا سيما في بيانات الصادرات، حيث بدأت الطلبات الجديدة وطلبات الصادرات بالتحسن منذ عدة أشهر، الأمر الذي يرجع جزئياً إلى تراجع قيمة العملة.

وساهم التعافي في قطاع السياحة والصادرات في دعم نمو الاقتصاد وتحسنه بشكل كبير. إذ تشير بيانات التجارة الخارجية الأخيرة إلى ارتفاع الصادرات بواقع 15% على أساس سنوي بالدولار الأمريكي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام. كما استعاد قطاع السياحة قوته، فقد ارتفع عدد السياح في مصر بواقع 51% على أساس سنوي في الأشهر

تحت شعار «استرجع ضعف قيمة مشترياتك لغاية 2000 دينار يومياً» 7 من عملاء «بيتك» فازوا في السحب الخامس عشر لحملة البطاقات

عند استخدام بطاقات "بيتك" للسحب اليومي. واستمر الحملة لمدة 120 يوماً بدءاً من 16 مايو 2017.

وتؤكد الحملة حرص "بيتك" على الاستمرار بتقديم العروض المميزة لعملائه من حملة البطاقات المنتوعة مكافأة لهم، وتعكس حرصه على خلق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات "بيتك" التي تقدم دائماً قيمة مضافة لحاملها، بما يساهم في رضا العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلاً عن تعزيز تواجده البنك وحصته السوقية ومكانته الرائدة كأحد أكبر البنوك المحلية من حيث قاعدة العملاء، وتساهم الحملة في ترسيخ مبادئ "بيتك" وأهداف "بيتك" الرامية إلى تنشيط حركة المبيعات، وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز سمعة بطاقات "بيتك" واستخدامها محلياً وعالمياً.

وقد حرص "بيتك" العديد من الجوائز في مجال البطاقات المصرفية، الأمر الذي يؤكد نجاحه وكفاءته بسوق البطاقات، والريادة والثقة التي يتمتع بها، فضلاً عن الجودة والنوعية في بطاقتها التي تشهد نمواً ملحوظاً وأقبالاً كبيراً من العملاء لها من قيمة مضافة ومميزات متعددة تؤكد نجاح وكفاءة البنك بسوق البطاقات. ويستمر "بيتك" بإطلاق حملاته التسويقية التي تهدف إلى تحقيق منظومة من الأهداف تخدم العملاء والسوق المحلي وتحزن من ريادته، بما يعزز الثقة التي يتمتع بها "بيتك" ونجاحه في تقديم المنتجات والخدمات التي تلبى متطلبات العملاء واحتياجاتهم.

فاز 7 من عملاء بيت التعمويل الكويتي "بيتك" بضعف قيمة مشترياتهم في السحب الخامس عشر لحملة التسويقية الجديدة التي أطلقتها لتشجيع العملاء على استخدام بطاقات "بيتك" الائتمانية ومسبقة الدفع وبطاقات السحب الآلي، وزيادة القيمة المضافة للبطاقة، وتتضمن الحملة جوائز قيمة تصل قيمتها لغاية 50 ألف دينار، عبارة عن ربح ضعف قيمة المشتريات نقداً لغاية 2000 دينار يومياً لمدة 120 يوماً عند استخدام بطاقات "بيتك" لسداد قيمة المشتريات داخل وخارج الكويت.

والفائزون هم: نجوان سالم العجمي - فيصل عبدالمحسن الطيبخ - نوال مجحم المطيري - بشاير أحمد الغانم - محمد سامح اباضة - نوال خلف الدويهي - تاجر عفر الغفيري. وتتيح الحملة التي أطلقت تحت شعار "استرجع ضعف قيمة مشترياتك"، لعملاء "بيتك" الفرصة لربح ضعف قيمة مشترياتهم لغاية 2000 دينار، حيث تتيح كل عملية شراء عملية للعميل بقيمة 1 دينار فرصة للدول في السحب اليومي، فيما تتيح كل عملية شراء بقيمة دينار واحد خارج الكويت للعميل 3 فرص للربح في السحب اليومي خلال فترة العرض لاسترجاع ضعف قيمة مشتريات العملاء لغاية 2000 دينار عند استخدام بطاقات "بيتك" السحب الآلي، الائتمانية ومسبقة الدفع، حيث يسري العرض على عمليات الشراء داخل وخارج الكويت عند استخدام بطاقات "بيتك" الائتمانية أو مسبقة الدفع، وعلى عمليات شراء خارج الكويت

«هاواي» رائدة في مجال تعزيز مستويات الأمان والعمر الأطول للبطارية



شعر شركة هواوي

النوع C متصلاً في كافة الأوقات، سواء في العمل أو المنزل أو أثناء الحركة. ويتم شحن بطارية 'هواوي ميت 9' بسرعة أكبر أربع مرات بالمقارنة مع الأجهزة المنافسة الأخرى. ويمكن شحن الهاتف لمدة 20 دقيقة فقط واستخدامه ليوم كامل، أو شحنه لمدة 10 دقائق بما يكفي لمشاهدة فيلمين كاملين.

السريعة الفائقة لا يعني التوجه نحو خيار بطارية أكثر أمناً في الهواتف الذكية عمراً أقصر للبطارية. واعتماداً على البطارية عالية الكثافة سعة 4000 ميلي أمبير في الساعة، والدعمه بتقنية الشحن الفائق 'سوبر تشارج'، يدعم 'ميت 9' عمراً أطول للبطارية للاستمتاع بقدرة أكبر من الحديث للعب ومشاهدة الفيديو والاستماع للموسيقى - ما يخطى حدود التقنيات الحالية للبطاريات.

سائل تحكلمضببط خصائص البطارية، بالإضافة إلى معالج للشحن السريع. وتطوي هواوي 'هواوي ميت 9' على مكونات إلكترونية مخصصة ومحسنة للتعامل مع التيارات الكهربائية عالية الجهد، وبفضل استخدام 'بر توكول الشحن السريع' (SCP) من 'هواوي'، تعالج نماذج هواوي 'ميت 9' مشكلة ارتفاع درجة حرارة البطارية من مصدر الشحن. بينما يشتمل نظام التبريد ثنائي الطبقات وفاق التطور على مواد ذات خصائص حرارية فريدة تحول دون ارتفاع درجة حرارة الهاتف. الشحن السريع لا يقتصر التزام نماذج 'ميت 9' على شحن البطارية بمستويات أكثر أمناً، حيث تحول شحن الهاتف إلى عملية أكثر سهولة وراحة. ويبقى محول الشحن الفائق 'سوبر تشارج' والموصل من

عندما يتعلق الأمر باختيار هاتف ذكي جديد، تتجه أنظار العديد من المتسوقين نحو البطارية ذات العمر الطويل، ولكن ما هو عدد مستخدمي الهواتف الذكية الذين يولون أهمية أكبر لمستويات أمان البطارية عند رغبتهم شراء هاتف ذكي جديد؟ بالرغم من عدم تناول هذا الموضوع بشكل كافٍ، ينبغي أن يشكل أمان البطارية سمة رئيسية من الضروري البحث عنها قبل اتخاذ هذه الخطوة!

ويولي أفراد جيل اليوم أهمية كبيرة لأداء البطارية ذات العمر الطويل، ومع ذلك، وتعزيراً لعمر البطارية وأدائها، تتنازل بعض الهواتف الذكية عن مستويات أمان بطارياتها وأجهزتها، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الهاتف، وقد يصل الأمر إلى حد تعرض الهاتف للتلوث الكامل، وتتسبب الشواحن السريعة بارتفاع درجة حرارة البطاريات بشكل أكبر من الشواحن العادية نظراً لزيادة كمية التيار الكهربائي الذي تنتجه وارتفاع معدلات تحويل الجهد الكهربائي فيها.

مستويات أمان فائقة يكتسب تعزيز مستويات أمان البطاريات أولوية قصوى بالنسبة لـ'هواوي'. ولذلك استخدمت الشركة نظام حماية مضاعفة أكثر بخمس مرات في هاتفها الجديد 'هواوي ميت 9'. فعلى سبيل المثال، تم تزويد هواوي 'ميت 9' بنظام الحماية 'سوبر سيف 5 جيت بروتكشن' (Super Safe gate protection) المزود بـ 5

صادرات السعودية من الخام تهبط إلى 6.693 مليون برميل في يوليو



انخفاض صادرات الخام السعودية

أظهرت بيانات رسمية أمس الإثنين أن صادرات السعودية من النفط الخام انخفضت في يوليو تموز إلى 6.693 مليون برميل يومياً من 6.889 مليون برميل يومياً في يونيو حزيران. وبيانات الصادرات الشهرية توفرها الرياض وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لمباردة البيانات المشتركة (جودي) التي تنشرها على موقعها الإلكتروني.

وحسب الأرقام انخفض إنتاج السعودية من النفط الخام 0.060 مليون برميل يومياً على أساس شهري إلى 10.010 مليون برميل يومياً في يوليو تموز. وتراجعت مخزونات السعودية من الخام 0.844 مليون برميل إلى 255.706 مليون برميل في حين انخفض الحرق المباشر للخام في المملكة بمقدار 23 ألف برميل يومياً إلى 657 ألف برميل يومياً. وارتفع استهلاك المصافي السعودية المحلية من الخام 0.110 مليون برميل يومياً إلى 2.687 مليون برميل يومياً في يوليو تموز. وزاد الطلب على منتجات النفط 0.168 مليون برميل يومياً إلى 2.802 مليون برميل يومياً في الشهر ذاته بينما ارتفعت صادرات المنتجات 0.079 مليون برميل يومياً إلى 1.441 مليون برميل يومياً.